دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحليل المالي ودراسة القوائم المالية
المصدر:	إدارة الاعمال
الناشر:	جمعية إدارة الاعمال العربية
المؤلف الرئيسي:	عطا االله، محمود شوقي
المجلد/العدد:	ع 40
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1988
الصفحات:	48 - 55
رقم MD:	60967
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المحاسبة المالية ، التحليل المالي ، القوائم المالية ، النظم المحاسبية ، الأسعار ، المركز المالي ، الدفاتر المحاسبية ، المحللون الماليون ، رأس المال ، الأرباح ، المبيعات ، المصروفات ، المشروعات الصناعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/60967

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

١ - تطور التحليل المالى وأهدافه :

يسعى المحاسب عادة الى تفسير القوائم المالية التى يعدها ، وهو فى ذلك يهدف الى اتاحة المعلومات اللازمة لمساعدة من يستخدم هذه القوائم . وفيما مضى كانت أهمية تفسير القوائم المالية أمراً ضرورياً بالنسبة للدائنين وخاصة البنوك ثم تلى ذلك أهتمام المستثمرين بتفسير البيانات فى القوائم كوسيلة للتوقف على مراكز المشروعات التى يرغبون فى استثمار أموالهم فيها . ثم ظهرت أهمية التفسير لاغراض الادارة وذلك نتيجة لانفصال الادارة عن الملكية بظهور شركات الاموال وخاصة شركات المساهمة وكأداة لقياس درجة الكفاية فى المشروعات .

ولتفسير البيانات الواردة بالقوائم المالية يتطلب الامر تحليل هذه البيانات الى مكوناتها ، ثم مقارنة هذه المكونات ودراسة محتوياتها والتغيرات التى حدثت خلال فترات متتالية ، وكذلك دراسة اتجاهات العوامل المؤثرة فى مجموعة من القوائم المتعاقبة .

وبذلك يشمل تحليل القوائم المالية الدراسات التالية :

١- تحليل ثابت (STAIC Analysis)

ويشمل دراسة العلاقات بين العوامل المالية المختلفة فى المشروع كما هى واضحة فى مجموعة واحدة من القوائم عن فترة معينة .

٢ - تحليل متدرك (Dynaimic Analysis)

ويشمل دراسة الاتجاهات الخاصة بهذه العوامل كما هى واضحة فى مجموعة من القوائم خلال فترات متتالية .

ويعتبر النوعان من الدراسة مكملان لبعضهما البعض فى اغراض القياس لان الامر يتطلب معرفة التناسب فى تاريخ معين وكذلك الاتجاهات خلال فترات متتالية .

ويتم التحليل عادة اما داخل الوحدة الاقتصادية ويعرف بالتحليل الداخلى .

وأما خارجها ويعرف بالتحليل الخارجى . وفى الحالة الاولى يستطيع المحلل المالى ان يفحص السجلات فى المشروع

بقلم

د. محمود شوقى عطا الله

والتعرف على البيانات الدقيقة فتكون نتيجة التحليل دقيقة ويستخدم هذا النوع لاغراض الادارة فى المشروع . أما النوع الثانى فيعتمد فيه المحلل المالى على القوائم والبيانات التى يتيحها له المشروع وتكون عادة محددة ويستخدم هذا النوع فى الاغراض الخاصة بالدائنين (البنوك) وذلك المستثمرين .

٢ - دراسة طبيعة القوائم المالية :

تشمل القوائم المالية بيانات تتجمع نتيجة مجموعة العوامل التالية :

ا - حقائق مسجلة (Recorded Facts) فى السجلات المحاسبية شاملة العمليات التى حدثت فى الماضى وبالتالى فبياناتها تاريخية .

ب - أعراف (Conventions) يتبع المحاسب عادة سلسلة من الاجراءات العرفية عند اعداد القوائم المالية لتبسيط الوسائل الفنية المحاسبية ولضمان ثبات واستقرار النتائج . فمثلا يقوم بتقييم المخزون السلعى عن طريق اختيار الطريقة الملائمة لظروف المشروع مثل سعر التكلفة ، او سعر التكلفة او السوق أيهما أقل ، أو سعر السوق وغيرها .

ج - فروض (Partulates or Asaumption) يعتمد المحاسب فى تفسيره للاعراف المطبقة على فروض ثبات القوة الشرائية لوحدات القياس النقدى . وفرض تحيق الايرادات عند البيع ، والفروض المتبعة فى تفسير الاجراءات العرفية المستخدمة فى تحديد نتيجة الاعمال .

د - آراء شخصية (Personal Judgements) يتوقف تطبيق بعض الاعراف والفروض على الآراء والحكم الشخصى للمحاسب ، فمثلا عند تطبيق قاعدة تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل فان المحاسب عليه أن يستخدم حكمة الشخصى فى اختيار الطريقة الاكثر ملائمة لحساب التكلفة فى كل حالة مثل طريقة الوارد أولا خارج أولا ، أو الوارد أخيراً خارج أولا ، أو متوسط التكلفة أو التكلفة المعيارية ، أو التكلفة الاساسية (Bose Stock) وغيرها كذلك الحال بالنسبة لتكوين المخصصات كمخصص الديون المشكوك فيها ، فهى تتوقف على حكم شخصى أساسه الخبرات السابقة .

وينتج عن اتباع المحاسب لحكمه الشخصى فى أداء عمله أنه يختار اجراءات من بين بدائل متعددة وقد يؤدى ذلك الى اختلاف النتائج فى القوائم المالية مما قد يؤثر على مدى الاعتماد على دقة هذه البيانات ولهذا فانه من الضرورى اتباع نفس الاجراءات التى اختارها المحاسب من فترة الى اخرى حتى يمكن مقارنة القوائم خلال الفترات المختلفة .

ولوجود الحدود السابقة للقوائم المالية فانها فى الحقيقة لاتوضح حقيقة الحالة المالية (Finanical Condition) ولكنها تظهر المركز المالى (Financial Position) للمشروع .

٣ - أثر التغيير فى مستوى الاسعار على القوائم المالية :

تحتاج مجالات النشاط الانسانى لقياس كمى معيارى يمكن على أساسه اجراء مقارنات سليمة فهناك مقاييس مختلفة لكثير من المجالات كمقاييس المسافة والوقت والحجم والوزن وغيرها . أما المحاسبة فهى تعتمد على وحدة النقود كأساس للقياس ونظرا لان هذه الوحدة ليست ثابتة القيمة فأن البيانات الواردة بالقوائم المالية تعتبر بيانات تاريخية تظهر بالأسعار التى تمت على أساسها فى تاريخ حدوث العمليات ولاتمثل القيمة لها فى تاريخ اعداد هذه القوائم .

وقد اقترحت وسائل لمعالجة مشكلة التغيير فى مستوى الأسعار وأثرها على البيانات المالية نورد منها مايلى :

١ - تعديل البيانات على أساس التكلفة الاستبدالية سواء المتوقعة فى تاريخ الأستبدال أو التكلفة الأستبداليه الجارية فى تاريخ أنتهاء الفترات المالية .

٢ - اعادة تقدير الاصول والالتزامات فى نهاية الفترات المالية ثم حساب استهلاكات الاصول الثابتة على اساس القيم المقدرة . وقد اتبعت هذه الوسيلة فى كثير من الدول كفرنسا وبلجيكا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية كاجراء لتثبيت العملة فى هذه البلاد .

٣ - استخدام الارقام القياسية للاسعار كأداة لتعديل البيانات التاريخية فى السجلات المحاسبية الى بيانات حقيقية . وتعتبر هذه الوسيلة تطورا للبيانات التاريخية أكثر من أنها مستحدثة لمعالجة المشكلة . ويرى البعض ضرورة أستخدام أرقام قياسية لكل بند من البنود الرئيسية بالقوائم حتى تكون البيانات أكثر دقة ، بينما يرى البعض الآخر استخدام أرقام قياسية عامة للتغير فى القوة الشرائية للنقود .

وفى رأى كثير من المحاسبين أن مشكلة ارتفاع الاسعار انما تتعلق أساسا بتحميلات الاستهلاك إذ أن الاصول الثابتة أكثر البنود فى قائمة المركز المالى تأثراً بالمشكلة نظرا لمرور فترة من الوقت منذ تاريخ اقتنائها الى انتهاء عمرها الانتاجى وخلال هذه الفترة تتغير الاسعار وبالرغم من أن أغلب بنود قائمة الدخل تتأثر بالتغيير فى الاسعار خلال الفترة المالية الا أن بند الاستهلاك يحسب على أساس التكلفة التاريخية ، ولهذا لو أن هذا البند قد عدل على أساس التكلفة الاستبدالية لأصبحت بنود القائمة قريبة الى حد مامن القيمة الحقيقية أو الاقتصادية ولكانت نتيجة الاعمال قريبة من الحقيقة .

وقد اقترح أيضا كوسيلة لعلاج المشكلة أتباع أحد الطريقتين التاليتين :-

ا - تعديل السجلات المحاسبية لاظهار التغيرات فى مستوى الاسعار .

ب - الاستمرار فى اتباع الاجراءات التقليدية واعداد القوائم المالية بالوسائل المتعارف عليها ثم اضافة بيانات معدلة اما فى شكل ملاحظات على هذه القوائم ، واما عن طريق اعداد قوائم مالية اضافية تظهر بها كل البنود فى شكل نقدى موحد له قوة شرائية واحدة عن طريق استخدام الارقام القياسية .

ولكن نظرا لوجود عقبات كثيرة أمام تطبيق وسائل العلاج المقترح السابق فأن المحاسبين يرون - وقد أيد هذا الاتجاه كثير من المنظمات المهنية - أنه الى أن تتوفر طريقة لها صلاحية وقبول عام وشامل لتعديل البيانات المحاسبية فأنه يفضل الاستمرار فى اعداد القوائم المالية على أساس القواعد التقليدية طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية .

ولذلك فأن المحلل المالى سوف يستمر فى استخدام البيانات المتاحة له ، ولكنه يستطيع أن يأخذ فى الاعتبار اضافة المعلومات المتاحة لديه فيما يتعلق بالتغير فى مستوى الأسعار وقد تكون النتائج التى يصل اليها فى النهاية غير دقيقة بشكل مطلق وذلك يمكن أن يكون أفضل من البيانات التى قد يعتمد فى اعدادها على وسائل فنية مشكوك فى صلاحيتها .

٤ - الوسائل الفنية لتحليل الميزانية :

أن أول عمل يقوم به المحلل المالى هو فحص القوائم المطلوب تحليلها لتحديد ماإذا كانت البيانات الواردة بها قد بوبت طبقا لوجهة نظره وأنها تتمشى مع أغراضه اذ قد يحدث أن المحاسب الذى قام باعدادها يكون قد استخدم أحد البدائل المقبولة والمتاحة لديه ، هذا التبويب الأمر الذى قد يتعارض مع الأغراض والأسلوب الذى يرغبه المحلل المالى وبذلك تتأثر نتائج التحليل ، ولذلك يفضل عادة أن يشعر المحلل بحريته فى اعادة القوائم كلما تطلب الأمر ذلك وبشرط أن تكون التغيرات التى يحدثها فى حدود بدائل مقبولة . وفيما يلى بعض الوسائل الفنية المستخدمة فى تحليل الميزانية .

١ - التحليل الأفقى (Horizontal Analysis)

يشمل هذا التحليل دراسة سلوك لمفردات فى الميزانية أى مقدار الزيادة أو الانخفاض فيها خلال فترات مختلفة وهذا النوع من التحليل يعتبر متحركا (Dynamic) لأنه يظهر المتغيرات التى حدثت . ومن الوسائل المستخدمة فى التحليل الافقى بالميزانية المقارنة فى بداية ونهاية الفترة المالية وأحيانا الأكثر من تاريخية وهى تساعد على تكوين فكرة من مدى تقدم المشروعات واتاحة المقارنة وقد تستخدم النسب المئوية للتعبير عن التغيرات التى حدثت بين التاريخين .

٢ - التحليل الرأسى (Vertical analysis)

يشمل دراسة العلاقة الكمية بين البنود فى تاريخ معين ، وهذا التحليل ثابت (stute) يمثل دراسة للمركز المالى فى تاريخ معين ، وأحد وسائل التحليل الرأسى استخدام ميزانية الحجم الشامل (Common Size Balemce sheet) التى تشمل نسبة أصل من الأصول الى مجموعها وكذلك نسبة كل بند من بنود الالتزامات ورأس المال الى مجموع الخصوم ورأس المال . الا أن هذه الميزانية تظهر فقط علاقة المكونات بالمجموع ولا تشمل علاقة المكونات ببعضها . وهى تستخدم فى دراسة العلاقة النسبية للمفردات فى قائمة واحدة ولاتستخدم فى أغراض دراسة الاتجاهات .

٥ -دراسة التغير فى رأس المال العامل (Working Capital) يرى البعض أن رأس المال العامل يتمثل فى مجموعة الأصول المتداولة التى يمتلكها المشروع بينما يرى المحاسبون عادة أن رأس المال العامل يتمثل فى الفرق بين مجموع الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ، أو بمعنى اخر مقدار الاصول المتداولة الذى يبقى بعد سداد كافة الخصوم المتداولة ، وسوف نعتمد على المفهوم الاخير فى دراستنا التالية .

ويهتم المحلل المالى بدراسة التغيرات فى رأس المال العامل بين تاريخ واخر نظرا لانها تؤثر على حجم الاموال اللازمة لتنفيذ الدورة التجارية فى المشروع ولذلك تعد قائمة توضيح التغيرات التى حدثت فى عناصر الاصول والخصوم المتداولة فى تاريخين وذلك بهدف الوصول إلى صافى التغيرات الذى أدى إلى زيادة أو أنخفاض رأس المال العامل ومن هذه القائمة يمكن تحليل الاسباب التى أدت الى تحقيق هذه التغيرات .

ويزداد رأس المال العامل نتيجة لزيادة الاصول المتداولة أو أنخفاض الخصوم المتداولة ومن العمليات ، التى تساهم فى حدوث هذه الزيادة زيادة المبيعات ، ومبيعات الاصول الثابتة واصدار الأسهم والسندات وعلى العكس من ذلك فأن رأس المال العامل ينخفض بالمشتريات والمصروفات واستهلاك السندات وتوزيعات الارباح .

الوسائل الفنية لتحليل قائمة الدخل

تلخص قائمة الدخل أعمال المشروع خلال فترة معينة وتظهر نتيجة هذه الاعمال ممثلة فى صافى الربح أو الخسارة وعن طريق مقارنة قوائم الدخل عن فترات متعاقبة يمكن متابعة تقدم المشروع وفيما يلى بعض الوسائل الفنية المستخدمة فى تحليل قائمة الدخل .

١ – التحليل الافقى .

ويشمل استخدام النسب المئوية للتغيرات التى حدثت من زيادة أو نقص ويمكن فحص التغيرات الهامة أو غير العادية فى ضوء الحقائق الاقتصادية وبذلك يمكن

ايضاح معدل التغير فى العوامل التى تؤثر على الدخل . وتستخدم لهذا الغرض قائمة الدخل المقارنة لفترتين متعاقبتين أو لاكثر من فترتين .

٢ – التحليل الرأسى (Vertical Analysis)

ويشمل دراسة العلاقة بين كل بند من بنود القائمة وصافى المبيعات أى النسبة المئوية بينهما . وهذه الدراسة توضح توزيع الدخل من المبيعات على العوامل الموظفة لتحقيقه والنسب الرأسية ليست غاية فى حد ذاتها ولكنها تستخدم كمؤشر وتستخدم قائمة الحجم الشامل للدخل كأداة للتحليل الرأسى فتقارن المكونات الفردية بالكل أى أن كل الدخل من المبيعات يقسم الى مكونات . ومن النسب المستخدمة فى التحليل الرأسى نسب المصروفات الى صافى المبيعات ويهتم المحلل المالى بالتغيرات فى المصروفات وعلاقة ذلك بالتغيرات فى المبيعات لان التغيرات النسبية فى هذا المجال انما تعكس قدرة الادارة على ضبط الامور فى الظروف المتغيرة .

ويهتم المحلل المالى بنسبة تكلفة المبيعات الى المبيعات لان الفرق بين البندين يمثل الربح أو الخسارة .

٦ – دراسة التغير فى نتيجة الاعمال :

بالرغم من أن قائمة الدخل المقارنة توضح التغيرات التى حدثت فى عناصر نتيجة الاعمال والعوامل التى أدت الى هذه التغيرات الا أن البيانات الخاصة بالزيادة او الانخفاض فى كل بند لاتوضح العوامل المؤثرة فى الدخل ولذلك تعدل القائمة الى قائمة أخرى تعرف بقائمة التغير فى صافى نتيجة الاعمال « تبوب فيها كل التغيرات التى حدثت فى القيود المختلفة فى مجموعتين :

ا – عوامل ادت الى زيادة صافى الربح .

ب – عوامل أدت الى خفض صافى الربح .

وتحسب قيمة الفرق بين كل بند فى التاريخين مجال البحث وتجمع هذه الفروق بالنسبة لكل مجموعة من المجموعتين والفرق بينهما يمثل مجموع الزيادة أو النقص فى صافى الربح .

وفيما يلى بعض النسب والوسائل المستخدمة فى دراسة التغير فى نتيجة الاعمال :

١ – نسبة صافى الربح الى المبيعات .

وتظهر كبند أخير فى قائمة الحجم الشامل للدخل وتهدف الى قياس الربحية بالنسبة للمبيعات فى المشروع وهى وسيلة من الوسائل المستخدمة فى قياس درجة النجاح فيه ويتطلب الامر دائما التأكد من أن الظروف التى تخضع للبحث طبيعية فمثلا قد تكون الزيادة فى المبيعات نتيجة ارتفاع فى مستوى الاسعار .

٢ – نسبة اجمالى الربح فى المبيعات .

ان دراسة التغير فى اجمالى الربح بالنسبة للمبيعات له فائدة خاصة فى المشروعات التجارية

ويلجأ المحلل المالى فى هذه الدراسة الى تحليل أسباب التغير . وهذه قد ترجع الى التغير فى المبيعات أو فى تكلفة المبيعات وكلاهما يتأثر بحجم وسعر البيع أو التغير فى تكلفة المبيعات قد يرجع الى التغير فى حجم السلعة أو سعر التكلفة أو التغير المزدوج فيها .

٣ - تحليل نقطة التعادل (Bneak even Poiat Analysis) تمثل نقطة التعادل تلك النقطة التى عندها لاتؤدى المبيعات الى تحقيق أى أرباح أو خسائر فاذا انخفضت المبيعات عن ذلك فالنتيجة تكون صافى خسارة والعكس يؤدى الى صافى ربح ومن الواضح انه اذا ازدادت المبيعات عن النفقات الكلية تحقق صافى ربح لكن يلاحظ أن بعض النفقات قد تتغير مع تحرك المبيعات كعمولة البيع ومصاريف الاعلان وصيانة السيارات بينما النفقات الاخرى يعتبر ثابتا أى لا يتأثر بالتغيرات فى المبيعات مثل الاستهلاك والضرائب والايجار والتأمين وغيرها وذلك فى حدود الطاقة المتاحة .

وكلما زادت المصروفات الثابتة كلما ارتفعت نقطة التعادل وذلك بفرض ثبات العوامل الاخرى اذ أن المشروع الذى تكون مصاريفه الثابتة مرتفعة يجب أن يحقق مبيعات أكبر ليعادل ذلك . ولا شك أن الفرض السابق وهو أن المصروفات أما أن تكون ثابتة أو متغيرة بشكل مطلق أمر غير صحيح اذ أن بعض المصروفات الثابتة قد يتأثر بزيادة المبيعات وأن بعض المصروفات المتغيرة قد لا تكون دائما بنفس النسبة التى تتغير بها المبيعات . فمثلا قد يكون الايجار مصروفا ثابتا ، ولكن عند نقطة معينة من زيادة الانتاج تزداد حاجة المشروع الى أماكن اضافية لمزاولة نشاطه كذلك فان حساب نقطة التعادل لا يأخذ فى الاعتبار حقيقة أن تكلفة السلع المباعة ستنخفض عند الشراء بكميات كبيرة وأن أسعار المبيعات قد تنخفض بالنسبة للطلبات الكبيرة .

وبالرغم من العيوب التى قد تنشأ عن تحليل نقطة التعادل الا أنها تلقى ضوء على العوامل المتعلقة بمشكلة المصروفات والربح وبذلك تتيح أساسا فى مواجهة مشاكل الادارة المختلفة .

دراسة الاتجاهات فى الهيكل المالى

تقاس التغيرات فى القوائم المالية بين تاريخين اما فى شكل وحدات نقدية أي الزيادة أو الانخفاض فى البنود وأما فى شكل نسب مئوية للزيادة أو الانخفاض . والنوع الثانى من القياس مفيد اذ أن معدل التغيير أكثر فعالية فى الدراسة من التغير المطلق ، الا أن النسب المئوية قد تكون مضللة فى القيام وخاصة فى الحالات التى يكون فيها البند المقاس فى النسبة رقما صغيرا فان أى تغير بسيط فى الارقام قد يؤدى الى نتائج مغالى فيها ولذلك يفضل عادة أن تكون البيانات المتاحة عن التغيرات بيانات مطلقة ونسبية وعندما ينسب رقم بند معين فى قوائم متتالية الى رقمه فى قائمة واحدة من هذه القوائم كأساس للدراسة والمقارنة فانه يطلق على هذه النسب نسب اتجاهية (Trend Ratios) لانهـا توضح اتجاه البند خلال فترة من الوقت . ويستخدم هذا الاسلوب فى الطرق الاحصائية الحديثة وفى حساب الارقام القياسية للاسعار وتعتبر النسب الاتجاهية بمثابة أرقام قياسية لتحركات العوامل المالية للمشروع فهى توضح اتجاهات البنود المختلفة بالقائمة خلال سنوات متتالية كما أنها تتيح تحليلا أفقيا لقوائم مقارنة أى دراسة متحركة لسلوك البنود خلال هذه السنوات ، الا أن هذه النسب لا توضح ما اذا كانت الحركة مفيدة أو غير مفيدة أى أنها لا تؤدى الى تقييم المراكز .

وهناك نسب أخرى تعرف «بالنسبة الهيكلية» (Stuctural Ratios) وهى نسب البنود المختلفة فى مجموعة من القوائم الى بعضها الاخر وهى تقيس الحجم النسبى للبنود وتشمل تحليلا رأسيا للبنود .

ونظرا لان المحلل المالى لا يستطيع الحصول الا على بيانات محددة من مجموعة واحدة من القوائم المالية لذلك يلجأ الى دراسة قوائم متتالية فى شكل مقارن . ويبدأ فى تحليل القائمة المقارنة أفقيا ورأسيا مستخدما كل من النسب الاتجاهية والهيكلية . فالنسب الاتجاهية توضح ماذا كانت البنود المختلفة قد زادت أو انخفضت وكذلك معدل الزيادة أو الانخفاض اما النسب الهيكلية فهى تقيس العلاقات بين البنود المختلفة فى تاريخ معين أو خلال فترات متتالية .

وفيما يلى بعض النسب الهيكلية المستخدمة فى أغراض التحليل :

١ - نسبة رأس المال الى الخصم .
٢ - نسبة رأس المال الى الاصول غير المتداولة .
٣ - نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة (نسبة التداول) .
٤ - نسبة رأس المال الى الخصوم المتداولة .
٥ - نسبة الأصول السريعة التحول الى نقدية الى الخصوم المتداولة .
٦ - نسبة المبيعات الى المخزون السلعى .
٧ - نسبة تكلفة السلع المباعة الى متوسط المخزون .
٨ - نسبة المبيعات الى المدينين .
٩ - نسبة صافى الربح الى رأس المال المستثمر .

٨ - قياس السيولة (Measurement of Liquidity)

ان السيولة فى أى مشروع هى القدرة المحتملة لمواجهة الالتزامات وقياس هذه القدرة لا تحدد بمبلغ رأس المال العامل ولكنها تحدد بواسطة مقارنة المبلغ الخاص بالثروة المتاحة لسداد الديون بمبلغ الديون الواجب سدادها ، ولذلك فان نسبة التداول تعتبر مقياسا منطقيا للسيولة . وقد تقاس السيولة عن طريق نسبة رأس المال العامل الى الخصوم المتداولة .

٩ - مستويات التحليل المالى (Levels of ANialysis

لكى تحدد الاسباب الرئيسية للتغيرات الكبيرة فى القوائم المالية فان الامر يتطلب ضرورة مرور اجراءات التحليل باربع مستويات له نذكرها فيما يلى :

١ - مستوى النسب الهيكلية .
٢ - مستوى النسب الاتجاهية .
٣ - متسوى تحليل المتغيرات .
٤ - المستوى الاقتصادى .

فقد يجد المحلل المالى أن نسبة المبيعات الى المدينين قد انخفضت فهذه نسبة هيكلية توضح كمؤشر أن العلاقة بين بندين بالقائمة المالية أصبحت غير مقبولة ولكن لكى يتعرف على أسباب هذا الانخفاض يجب عليه أن يلجأ الى مستوى اخر من التحليل وهو مستوى النسب الاتجاهية وقد يكون من بين الأسباب التى أدت الى الانخفاض ، انخفاض قيمة المبيعات وارتفاع المدينين أو ارتفاع كل منهما ولكن الزيادة فى المدينين كانت بمعدل أكبر منها فى المبيعات ، أو انخفاض كل منهما ولكن الانخفاض فى المبيعات كان بمعدل أعلى من معدل الانخفاض فى المدينين .

ان النسب الاتجاهية للمبيعات قد توضح أن هناك تغيرا فى هذا البند سواء بالزيادة أو الانخفاض ولكن يجب أن ينتقل مستوى التحليل الى تحليل المتغيرات فقد يرجع ذلك الى التغير فى حجم المبيعات أو التغير فى الاسعار التى بيعت بها وتستخدم فى هذا القياس قائمة التغير فى اجمالى الربح .

وبالرغم من التعرف على سبب التغير فان المحلل المالى يرغب بعد ذلك فى ان يتعرف على جذور المشكلة اذ أن هذه التغيرات ترجع الى قوى وعوامل متعددة ولذلك يجب أن ننتقل الى المستوى الاخير الاقتصادى وفى هذا المستوى تفحص القوى الاساسية التى تؤثر على مركز المشروع وان أمكن قياسها كميا لكان ذلك افضل .

وتشمل الظروف الاقتصادية التى تؤثر على مركز المشروع ظروف عامة تتعلق بالمشروع وظروف خاصة بالصناعة التى ينتمى لها المشروع ، وظروف غريبة عن المشروع . وقد تدخل هذه الدراسة فى موضوعات التسويق والائتمان والاقتصاد التى يجب أن يكون المحلل المالى على دراية بها .

١٠ - النسب المعيارية (Standard Ratios)

قد تعد النسب الرأسية مثل النسب الهيكلية على أساس معايير يضعها المحلل المالى بناء على خبراته الشخصية أو نتيجة لدراسات الباحثين والاسلوب الاخير هو الافضل عادة ويجب ان تمثل النسبة المعيارية العلاقات العادية (Normal Relations) بين بنود القائمة بحيث تكون مؤشرا مقبولا .

ويلجأ الباحثون عادة فى هذا المجال الى حساب متوسطات للنسب المختلفة من قوائم عديدة للمشروعات فى صناعة معينة وذلك بعد ايضاح الحقائق التى اعتمدوا عليها .

ويتطلب حساب النسب المعيارية التجميع المتجانس للمشروعات ، واستخدام اجراءات محاسبية موحدة ، واتباع فترات مالية موحدة حتى يمكن توحيد البيانات ، كما يتوقف على مدى دقة المتوسطات المحسوبة .

ان حساب النسب الرأسية أى النسب المئوية لهيكل قائمة المركز المالى وقائمة الدخل لا يعبر عما اذا كانت القرارات التى اتخذتها الادارة فى المشروعات صحيحة أو أن هذه النسب كانت هدفاً تسعى الادارة الى تحقيقه ، ولهذا شعر المحللون الماليون بحاجتهم الى معايير التكاليف المعيارية المستخدمة فى محاسبة التكاليف يمكن الاسترشاد بها فى قياس مدى كفاية المستويات الادارية المختلفة فى الاداء .

وقد لجأ البعض الى وضع معايير باعتمادهم على خبراتهم الشخصية ، واعتمد البعض الاخر على الدراسات والبحث العلمى الذى قام به الباحثون فى المجالات المختلفة ، وسوف نتعرض الى الاسلوب الاخير فى مجالنا هذا .

وقد لجأ الباحثون عند وضعهم المعايير الى عمل متوسط النسب واعتبروا هذا المتوسط معيارا يمكن على أساسه الحكم على النسب التى احتسبت فى القوائم الفردية ، وكانت الطريقة المتبعة فى هذا الشأن هى تجميع عدد كبير من قوائم المشروعات التابعة لكل صناعة كلما امكن ذلك ، واعتبرت هذه المتوسطات على أنها نسب تمثل الظروف العادية للمشروعات المختلفة فى الصناعة المعنية .

وقامت بعض المنظمات المهنية بوضع معايير توصلت اليها عن طريق دراساتها لقوائم مجموعة من القوائم وعلى البيانات التى تمكنت من الحصول عليها من المشروعات الا أن نشر هذه المعايير لم يوضح كيف تمكنت المنظمات من الوصول اليها واعتبرت هذه التجربة بمثابة كشف لاسرار المشروعات كما ترك القارىء الى بناء توقعاته واستنتاجاته حسب تفكيره

الخاص وكثيرا ما يكون ذلك مبنى على الخطأ .

ونظرا لان القوائم المالية تعتبر بياناتها تجميعا لحقائق وأعراف ، وفروض ، وحكم شخصى ، فان النسب المأخوذة عنها لا يمكن أن تكون مقاييس حقيقية دقيقة وانما هى مؤشرات فقط ولهذا فان أى متوسط أخذ من هذه النسب هو متوسط لمجموع علاقات مختلفة للحقائق والاعراف والفروض والحكم الشخصى لمحاسبين متعددين . وهذه الحقيقة بطبيعة الحال انما تقلل من شأن تلك المتوسطات لاغراض القياس السليم ، هذا الى جانب المشروعات الفردية التابعة للصناعة الواحدة انما تختلف الى كثير من الامور لاختلاف ظروفها الامر الذى قد يجعل النسب المعيارية هدفا يسعى الى تحقيقه وليست النسب المثالية الواجب تحقيقها .

العوامل الواجب مراعاتها عند وضع نسب معيارية

عند حساب متوسطات النسب الهيكلية لمجموعة من المشروعات التابعة لصناعة معينة واعتبارها نسبا معيارية لهذه الصناعة يتطلب الامر مراعاة الامور التالية :

أولا : اختيار وتجميع المشروعات المتجانسة داخل الصناعة

من الامور الواجب مراعاتها عند حساب نسب معيارية لصناعة معينة أن تكون المشروعات المختارة لتدخل ضمن المتوسط المحسوب متجانسة وتقوم بنفس النوع من العمل ، وبالرغم مما كتب فى تعريف الصناعة المعينة فانه يمكن تعريف ما تشتمله هذه الصناعة من أعمال ، كما أنه توجد تبويبات فرعية للمشروعات داخل الصناعة الواحدة فيمكن تقسيمها على حسب نوع المنتج الذى ينتجه كل منها ، أو على أساس نوع العمل أو النشاط الذى يقوم به كل مشروع ، أو على حسب المكان أو المنطقة وهو ما يعرف بالتقسيم الاقليمى ، أو على أساس الحجم ، أو على أساس نوعية العملاء .

وتبدأ دراسة القوائم المالية بحساب النسب المختلفة لكل مجموعة من المجموعات الفرعية داخل الصناعة ثم تبوب النسب بشكل منتظم وتفحص للتأكد من وجود اتجاه مركزى كاف لفرض حساب المتوسط حتى يكون هذا المتوسط مقبولا كممثل للمجموعة .

ويجب عند اختيار المجموعات المتجانسة للمشروعات أن يؤخذ فى الاعتبار عامل هام وهو السياسات الادارية لما لها من أثر فعال على التقييم الفرعى ، فمثلا عند وضع متوسط لنسبة التداول كمعيار لمجموعة من المشروعات، فانه يجب أن تراعى سياسة البيع فى كل مشروع نظرا لاختلاف المشروعات التى تبيع نقدا عن المشروعات التى تبيع بالاجل ، وعند دراسة متوسطة نسبة المبيعات الى المدينين فانه داخل المجموعة الواحدة من المشروعات سوف يوجد اختلاف نتيجة لاختلاف شروط البيع بالاجل والتحصيل مما يؤثر على تدفقات النقدية ودوران البضاعة .

ولهذا فان التقسيم الفرعى للمشروعات داخل الصناعة الواحدة يجب أن يعتمد الى حد كبير على السياسات الادارية حتى يكون التقسيم أكثر منطقيا .

ثانيا : توحيد البيانات المالية

اذا كانت المشروعات التابعة لصناعة معينة أو أى مجموعة منها تتبع اجراءات محاسبية مختلفة ، وبالرغم من أن هذه الاجراءات قد تكون مقبولة ، الا أن القوائم المالية لن تكون قابلة للمقارنة ، ولهذا فانه قبل أن يكون من الممكن وضع نسب معيارية عن طريق أخذ متوسطات للنسب المستخرجة من القوائم فانه من الضرورى اعداد القوائم على أساس اجراءات موحدة ، الى جانب ضرورة الاخذ فى الاعتبار أثر السياسات الادارية فى كل مشروع ، فقد ترى ادارة المشروع الاحتفاظ بأصول متداولة اضافية فى شكل سائل لمواجهة الخصوم المتداولة وذلك عن طريق منح خصم مسموح أو زيادة نسبته عن المعدل المتبع فى باقى المشروعات ، بينما تفضل المشروعات الاخرى عدم السماح بهذا الخصم على أن تواجه التزاماتها بقروض قصيرة الاجل تقل فائدتها عن الخصم أو بمحاولة الحصول على فترات ائتمان من الدائنين أطول أو بالاسلوبين معا .

وقد تتأثر النسب المتعلقة بالمخزون بالاجراءات المحاسبية المتبعة الا أنها تتأثر أيضا بسياسة الادارة المتبعة بالنسبة لتحديد حجم المخزون الواجب الاحتفاظ به وكذلك بسياسة الانتاج فيما يتعلق بما اذا كانت هذه السياسة ترتبط بطلبات محددة أو أنها تعتمد على الانتاج لغرض التخزين وما يتبع ذلك من مصاريف التخزين واحتمال ركود الاصناف .

والى جانب ضرورة توحيد الاجراءات المحاسبية فان الامر يتطلب ايضا ضرورة توحيد الفترات المالية للمشروعات المنتمية لصناعة معينة بحيث تنتهى سنتها المالية فى تاريخ معين ، ويطلق البعض عليها سنة الاعمال الطبيعية للمشروعات (Natural Business Year) ويختار هذا التاريخ عادة على أساس اختيار أكثر الفترات تكون فيها أعمال المشروعات راكدة حتى يسهل فيها اجراء الجرد بسهولة ودقة لا يكون حجم المخزون كبيرا مما يساعد على زيادة احتمالات الخطأ فى الجرد والتقييم .

ثالثا : اختيار المتوسطات الموثوق بها

ان اختيار نوع معين من المتوسطات للنسب يجب أن يعتمد على الظروف المحيطة بنواحى النشاط فى

الصناعة ، فاختيار متوسط حسابى أو متوسط مربح أو غيرهما انما ترجع الى الظروف السابقة الى جانب ضرورة اختيار متوسط يمثل النواحى المختلفة ويكون معبرا عن الاتجاهات المتعددة وهذا يعتمد على الوسائل الاحصائية فى اختيار أفضل المتوسطات وأكثرها ملاءمة لوضع معايير للصناعة .

رابعا : اتاحة المعايير فى الوقت المناسب

ان اعداد النسب المعيارية يتطلب ضرورة جعلها متاحة فى الوقت المناسب الذى يمكن الاستفادة من استخدامها ، فنظرا لان المعايير تتغير بصفة مستمرة من وقت لاخر تبعا لتغير الظروف ، الى جانب ان تجميع البيانات من الصناعة يستغرق وقتا طويلا فقد يخشى أن تصبح النسب المعيارية التى تم وضعها فى فترة طويلة متقادمة لا قيمة لها من الناحية العملية عند استخدامها .

النسب المعيارية للاعمال

يرى البعض أنه نتيجة للحدود المتعلقة بالبيانات الواردة بالميزانية ، وخاصة تأثر حجم كبير من الاصول بها وهى الاصول الثابتة بالتغير فى مستوى الاسعار ، فانه يفضل التركيز على وضع نسب معيارية لبيانات قائمة الدخل فقط على أساس أنها تمثل مؤشرات القياس درجة الكفاية فى المشروع وتقييم الاداء فيه ، خاصة وأن أغلب العناصر الواردة بقائمة الدخل قد تأثرت بالتغيرات فى الاسعار فيما عدا الاهلاك للاصول الثابتة والمخزون السلعى .

وحتى يمكن الحصول على معايير لنتيجة الاعمال يمكن الاعتماد عليها فى صناعة معينة فان الامر يتطلب ضرورة تطبيق اجراءات محاسبية محددة فى المشروعات التابعة لها وقد يؤدى تطبيق مثل هذه الاجراءات الى ايجاد كثير من المعوقات لنشاط بعض المشروعات مما يؤثر فى درجة كفايتها الا أن مثل هذه المعوقات لا توجد فى مجتمع اشتراكى مخطط تحدد فى كل صناعة داخلة ، الاجراءات الواجب تطبيقها حيث تتحكم الدولة فى نشاط المشروعات العامة .

القوائم المركبة للصناعات

استخدمت من قبل طريقة لوضع نسب معيارية عن طريق اعداد قوائم مالية مركبة تجمع فيها البنود المماثلة فى القوائم المالية للمشروعات التابعة للصناعة والتى أمكن الحصول عليها ، وتحسب المعايير من متوسط الارقام ويشبه هذا الاسلوب طريقة اعداد القوائم المالية الموحدة المتبعة فى الشركات القابضة والتابعة .

شهادات استثمار
البنك الأهلي المصري

المجموعة أ ذات القيمة المتزايدة

تزيد أموالك
إلى ٣٦٥٪ صافى
من قيمتها بعد عشر سنوات

بالإضافة إلى المزايا التالية

- تحتسب الفائدة من أول شهر الشراء
- يمكنك استرداد قيمة الشهادة فى أى وقت تشاء بعد مضى خمسة شهور على شهر الشراء .
- يمكن الاقتراض بضمانها بشروط ميسرة .
- الاعفاء من الضرائب .
- الشراء بدون حد أقصى .
- تصدر باسم صاحبها .